E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL6.GCP/2020/WG.1/Report
2 April 2020
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

Empowered lives.
Resilient nations.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

اجتماع فريق خبراء "نحو إطار رصد إقليمي لتعزيز فعالية المؤسسات وطابعها الشامل للجميع من أجل الحد من الفساد وإنهاء العنف"
عمَّان، 12-13 كانون الأول/ديسمبر 2019

موجز

نظَّمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمركز الإقليمي في عمَّان التابع للمكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية اجتماع فريق خبراء إقليمي "نحو إطار رصد إقليمي لتعزيز فعالية المؤسسات وطابعها الشامل للجميع من أجل الحد من الفساد وإنهاء العنف"، يومي 12 و13 كانون الأول/ديسمبر 2019. شارك في الاجتماع ممارسون من الأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر، وصانعو قرار، بالإضافة إلى موظفين من منظومة الأمم المتحدة. وناقش المشاركون أهمية الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في السياق الإقليمي العربي وسلطوا الضوء على اتجاهات الحوكمة التي تتطلب اعتماد نَهج أكثر دقة على مستوى المؤشر و/أو المستويات المستهدفة. فهذا الهدف يركز على المؤسسات العامة وعلى دور الحكومات والسياسات العامة في النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ضمن مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع، وبالتالي يُعَدُّ هدفاً تحويلياً أساسياً لضمان تحقيق الخطة في إطار المساءلة التشاركية. وتناول المشاركون أيضاً التحديات الفنية العديدة أمام قياس الهدف 16، بالإضافة إلى القضايا السياقية والتنفيذية حول مصادر البيانات وأساليب وإجراءات جمعها، وتفاوت مستويات القدرات الإحصائية، وبناء الثقة بالإحصاءات الرسمية.

كما أكدوا أهمية المسؤولية الوطنية كمبدأ من مبادئ رصد أهداف التنمية المستدامة، لتكون عملية شاملة تقودها البلدان. فالقرارات المتعلقة بالمؤشرات الوطنية ينبغي أن تكون مدفوعة بالأولويات الوطنية مع مواءمتها مع المقاصد والمؤشرات العالمية. ولا بد من إدماج أهداف التنمية المستدامة في برامج التنمية ونُظم الرصد والتقييم الوطنية، باستخدام المنصات والعمليات القائمة واستخلاص الدروس من قواعد البيانات المتاحة والجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعلى المستوى الوطني، يجب دمج أهداف التنمية المستدامة في صنع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالتنمية الوطنية أو الخطط القطاعية والرصد الدوري لضمان القياس المناسب والمساءلة العامة في التقدم نحو تنفيذ خطة 2030.

وأجمع المشاركون على أن التقدم نحو تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة هو ضرورة للتوصل إلى فهم مشترك للمنهجيات والمفاهيم والمقاصد والمؤشرات المتفق عليها. ويجب أن يعكس مثل هذا الفهم المشترك تنوع الجهات الفاعلة على المستوى الحكومي ومختلف الجهات الفاعلة المعنية (أي المؤسسات والوكالات العامة، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والنظام المتعدد الأطراف). واعتبروا أن تبادل الدروس المستفادة بين الدول العربية بالغ الأهمية لبناء الثقة بين الجهات المعنية بالنهوض بالهدف 16. وأوصى المشاركون بالبدء بتوثيق التجربة التونسية والاستفادة منها في بناء آلية منظمة لاستقصاء تصورات المواطنين حول تقديم الخدمات والمساءلة والشعور بالأمان، من بين أبعاد أخرى، ثم دعوة بلدان مختارة إلى تكرار التجربة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة.....	10-1	3
الفصل		
أولاً- المناقشات.....	28-11	5
ألف- دراسات حالة – أمثلة من المنطقة.....	18-13	6
باء- أمثلة عالمية – رصد الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة	28-19	7
ثانياً- التوصيات.....	31-29	9
ثالثاً- تنظيم الأعمال.....	35-32	12
ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده.....	32	12
باء- افتتاح الاجتماع.....	34-33	12
جيم- الحضور.....	35	13
المرفق- قائمة المشاركين.....		14

مقدمـة

1- يدعو الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة إلى "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالِمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات". وبذلك يكون الهدف 16 غايةً في حد ذاته ووسيلة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة والعالم. فهو يركز على المؤسسات العامة وعلى دور الحكومات والسياسات العامة في النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ضمن مجتمعات مسالِمة وشاملة للجميع، وبالتالي يُعَدُّ هدفاً تحويلياً أساسياً لضمان تحقيق الخطة في إطار تشاركي للمساءلة. وهو ينتقل من النَهج التقليدي لإنهاء الصراع والعنف والحد من حدوثهما، إلى نَهج يركز على مقوّمات السلام والتنمية الشاملة والتماسك الاجتماعي. وبالتالي، إن الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان (16-1)، والحد من الفساد (16-5)، وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتَشاركي وتمثيلي على جميع المستويات (16-7)، كلها مقاصد أساسية لتنفيذ خطة عام 2030.

2- لكن الطابع المتعدد التخصصات للهدف 16 قد يكون سيفاً ذا حدين أمام النهوض بخطة عام 2030 وإطار رصدها. فمن ناحية، يتوجه هذه الهدف إلى مجموعة رئيسية من الجهات الفاعلة (الحكومات والمؤسسات العامة والمؤسسات شبه الحكومية) التي تضطلع بدور حاسم في تصميم السياسات العامة، وتوزيع الموارد، ووضع الأطر القانونية التي تدعم النجاح في تنفيذ الخطة. ومن ناحية أخرى، يتوقف نجاحه على مدى استعداد تلك الجهات الفاعلة الأساسية لفتح مجال صنع القرار وصياغة السياسات العامة أمام مشاركة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر، لتضع معاً إطاراً مفاهيمياً وتنفيذياً يستند إلى إدراك معياري وسياقي للمقاصد النهائية في البلد المعني. وتنطوي هذه العملية على تحليلٍ للتحديات والعوامل الهيكلية والفنية وغيرها التي تبطئ أو تعوق تنفيذ الهدف 16 وتحدد نقاط الدخول التي يمكن من خلالها عكس هذا الاتجاه السلبي. ولا بد أيضاً من تناول التحديات الخارجية المرتبطة بالتداعيات غير المباشرة للصراعات أو تغيُّر المناخ، بالإضافة إلى المسائل الحاسمة الأخرى، التي تُضْعِف بطريقة أو بأخرى جهود السلام والتنمية. وبالنظر إلى تعقيدات هذا الهدف من جهة وأهميته من جهة أخرى، من المهم إطلاق مناقشة حول تقييم وقياس جهود الإصلاح وعملية تنفيذ الهدف 16.

1- التحديات المنهجية

3- كثيرة هي القضايا المنهجية والتحديات الفنية التي تواجهها القدرة على قياس المؤشرات العالمية المتعلقة بالهدف 16، وذلك بسبب المسائل السياقية والتنفيذية المتعلقة بمصادر البيانات الرسمية، وجمع البيانات، والقدرات الإحصائية للجهات الفاعلة الوطنية في مجال البيانات. إنه عالم "ثورة البيانات" حيث تؤدي التكنولوجيات الجديدة إلى زيادة هائلة في حجم البيانات المتاحة وأنواعها، وإلى إتاحة إمكانيات لم يسبق لها مثيل في تزويد المجتمع بالمعلومات وتحويله[1].

4- ويوفر إطار المؤشرات العالمية توجيهات للبلدان يتيح لها اعتماد طريقة موحدة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد وافقت جميع البلدان على هذه المؤشرات العالمية ومن المفترض أن تقدم تقارير عنها بطريقة منتظمة. وبالإضافة إلى إطار المؤشرات العالمية الثابت المتفق عليه دولياً، تتوفر مصادر

(1) A World that Counts, Independent Expert Advisory Group on a Data Revolution for Sustainable Development (IEAG), November 2014, available at https://www.undatarevolution.org/wp-content/uploads/2014/11/A-World-That-Counts.pdf.

ثانوية من كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية، ومصادر غير رسمية ولكن موثوقة (من الأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها)، ستكون في كثير من الأحيان أساسية لقياس الهدف 16 بطريقة مجدية وقابلة للمقارنة. ويختلف مستوى الملاءمة والدقة والمصداقية بين مصادر البيانات البديلة هذه من حيث تحديد الثغرات الفنية وتحقيق الإجماع المفاهيمي لتحسين الفعالية المؤسسية والحد من الفساد وإنهاء العنف. وتتنوع أيضاً طرق تناول القضايا ذات الأهمية المشتركة بين البلدان العربية والتي لا تشكل جزءاً من إطار الرصد العالمي المشترك بين الوكالات وفريق الخبراء المعني بأهداف التنمية المستدامة (IAEG). ومع ذلك، تشجع خطة عام 2030 البلدان والمناطق على استكشاف مؤشرات جديدة قد تساعد في رصد الخصائص الوطنية أو الإقليمية.

5- وطبيعة إطار الرصد العالمي طموحة إحصائياً وتطلُّعية إلى حدٍ كبير. ولم تتوفر حتى الآن منهجية ومعايير متفق عليها دولياً لقياس المؤشرات التي يتضمنها، لكن العمل جارٍ على وضعها واختبارها (مؤشرات المستوى 3) وهدفها مساعدة البلدان على اعتماد آليات لإنتاج بيانات قابلة للمقارنة عالمياً في المجالات الأساسية في الحوكمة.

6- وفي حالة الهدف 16، يتم تصنيف جميع المؤشرات الآن على أنها مستوى 2[2]، إذ رُفعت ستة مؤشرات[3] من المستوى 3 إلى المستوى 2 في آذار/مارس 2019، وأعيد تصنيف المؤشر المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة في إطار المقصد 16-4 إلى المستوى 2 في تشرين الأول/أكتوبر 2019. ويتيح توفر منهجيات متفق عليها لقياس التقدم نحو تحقيق الهدف 16 فرصة ممتازة للبلدان للإسراع في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق السلام والعدالة والإدماج على الصعيد الوطني بما يضمن قابلية المقارنة على الصعيد العالمي. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في البيانات الرسمية والقدرات الإحصائية المطلوبة على الصعيد الوطني لقياس الهدف 16 على نحو سليم وبطريقة قابلة للمقارنة بين البلدان. وبالنسبة للمنطقة العربية، لا تتعلق المسألة فقط بمدى توفر البيانات الرسمية المطلوبة أو بإمكانية توفير هذه البيانات في المستقبل القريب، بل ترتبط أيضاً بما إذا كانت الأهداف المحددة والمؤشرات العالمية المقترحة تعكس ديناميات المنطقة وتتناول العقبات التي تواجهها البلدان العربية والعوامل والفرص والمسرعات التي تساعدها على إرساء مجتمعات أكثر سلماً وعدلاً وقوة وبناء مؤسسات أكثر شمولاً وقابلية للمساءلة على جميع المستويات (الوطنية ودون الوطنية وغيرها). ومسألة "ثورة البيانات" تتعلق أيضاً بتحديد الجهة المسؤولة عن جمع البيانات ذات الصلة، وتلك المسؤولة عن ضمان أن تكون هذه البيانات موضع ثقة، ما يفتح الباب لمناقشة مستقبل النُظُم الإحصائية الوطنية والوصول إلى المعلومات.

7- على الرغم من أوجه التقدم المنهجية الموازية لإعادة تصنيف جميع المؤشرات إلى المستوى 2، فإن الإطار المتعدد الأبعاد للهدف 16 (العنف، والشمول، والمساءلة، وغيرها) يطرح المزيد من التحديات أمام القياس. ولا يمكن تقدير الحجم المفاهيمي التقريبي للأهداف بشكل كافٍ لأغراض القياس بواسطة المؤشرات التي اتفق عليها فريق الخبراء الاستشاريين.

---

(2) المؤشر واضح من حيث المفهوم، ولديه منهجية ومعايير دولية متاحة، ولكن البيانات لا تنتجها الدول بانتظام (شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، تصنيف المستوى لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية).

.(https://unstats.un.org/sdgs/files/Tier%20Classification%20of%20SDG%20Indicators_11%20May%202018_web.pdf

(3) المؤشرات الستة التي رُفعت من المستوى 3 إلى المستوى 2 هي: 16-1-2؛ 16-6-2؛ 16-7-1 (ب)؛ 16-7-1 (ج)؛ 16-7-2؛ 16-ب-1.

2- تحديات السياق

8- لا ترصد مؤشرات الهدف 16 جميع العوامل الرئيسية اللازمة لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. وفي حالات الصراع وما بعد الصراع، لا يمكن عملياً لمكاتب الإحصاء الوطنية والمؤسسات العامة الأخرى[4] وحدها قياس بعض المقاصد بسبب عدة عوامل منها القيود التي تعوق الوصول إلى مناطق معينة وضعف قدرات الجهات الفاعلة في مجال جمع البيانات. فعلى سبيل المثال، يطرح المؤشر 16-6-2 بشأن نوعية الخدمات العامة ورضا المستخدمين أو المؤشر 16-9-1 بشأن توفير الهوية القانونية للجميع، تحديات في البيئات المتأثرة بالعنف أو بالآثار غير المباشرة للصراع. وبالإضافة إلى كونها قضية معقدة سياسياً، فإن انتشار الفساد وتأثير إصلاحات مكافحة الفساد يشكلان تحدياً تقنياً للرصد، ولا بد من إجراء مناقشة فنية تقيّم كيف يمكن للحكومة الاستفادة من أجهزتها الوطنية، بما في ذلك تطوير الشراكات مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لتوفير البيانات لقياس هذه المؤشرات.

9- وحسب هذه العوامل، فإن بناء القدرات الإحصائية في هذه المجالات سيستغرق وقتاً، ومن المرجح ألا تتوفر البيانات في الأجل القصير، ولكن مع تكثيف الجهود لتعزيز قدرات مكاتب الإحصاء الوطنية، والمؤسسات العامة الحكومية أو حتى شبه الحكومية، سيزداد توفر الإحصاءات الرسمية في الأجل الطويل. أما في البلدان التي تشهد صراعات فسيبقى الحفاظ على القدرات الإحصائية بالغ الصعوبة، نظراً لتعطل النظام الإحصائي الوطني والحاجة إلى إعادة بناء الثقة في المؤسسات العامة.

10- نظَّمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمركز الإقليمي في عمَّان التابع للمكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية اجتماع فريق خبراء إقليمي **"نحو إطار رصد إقليمي لتعزيز فعالية المؤسسات وطابعها الشامل للجميع من أجل الحد من الفساد وإنهاء العنف"**، يومي 12 و13 كانون الأول/ديسمبر 2019. وسعى الاجتماع إلى إطلاق عملية فنية تعاونية مع الدول العربية الأعضاء لاستعراض مصادر البيانات والمؤشرات القائمة بشأن مقاصد أهداف التنمية المستدامة 16-1 و16-5 و16-6 و16-7، ولمناقشة اتجاهات الحوكمة التي هي على نفس القدر من الأهمية للدول العربية ولعملية الرصد ولكنها لا تنعكس في إطار المؤشر العالمي. وتهدف هذه المؤشرات إلى ضمان التمثيل الشامل، وتعزيز الفعالية المؤسسية، والحد من الفساد، وإنهاء العنف. وهذا الاجتماع هو الأول من بين سلسلة من الاجتماعات الرامية إلى صياغة إطار رصد مناسب ومجدٍ من الناحية الفنية يدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما أبعاد الهدف 16 المتعلقة بمكافحة الفساد وتعزيز الفعالية المؤسسية واتخاذ القرارات على نحو تمثيلي.

أولاً- المناقشات

11- تبقى الحوكمة الشاملة والشفافة والخاضعة للمساءلة والفعّالة أساسية لتنفيذ خطة عام 2030. ويوفر الهدف 16 الإطار اللازم لاتخاذ الإجراءات المطلوبة في هذا المجال ويُعتبر الهدف التمكيني لتنفيذ خطة عام 2030، وتُعَدُّ مؤشرات الحوكمة من أدوات تعزيز هذا الترابط. وقد لوحظ أن الحوكمة في المنطقة العربية ليست متجانسة، لذا من المهم التمييز بين المؤشرات الهيكلية ومؤشرات العمليات ومؤشرات النتائج.

(4) يسرد إطار المؤشر العالمي أيضاً الوزارات والمؤسسات العامة كمزودي بيانات محتملين.

12- ويشير مصطلح "الهدف 16+" إلى أن مقاصد أهداف التنمية المستدامة الأخرى مثل الأهداف 1 و4 و5 و8 و10 و11 و17، تسهم أيضاً في تحقيق السلام والعدالة والإدماج. وللبنية الأساسية للمجتمعات المسالِمة والعادلة والشاملة للجميع أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة العربية. لا بد إذاً من تعميم هذه المفاهيم في الإدارات العامة وآليات الرصد القائمة لقياس التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف.

ألف- دراسات حالة – أمثلة من المنطقة

13- من التحديات التي يواجهها النهوض بالهدف 16 على الصعيد الوطني: القصور في الرصد الدوري؛ والمشاورات الشاملة والتشاركية؛ ووضع السياسات والقدرة على تنفيذها؛ والمسؤولية السياسية الرفيعة المستوى؛ وتوافر مصادر المؤشرات الوطنية. وقد ناقش المشاركون الدروس المستفادة من الإجراءات الوطنية المُتَخذَة في خمسة بلدان لتنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وتناولت المناقشات الإجراءات والمؤشرات التي وُضعت لرصد تحقيق الهدف 16 والمؤسسات الوطنية العاملة على تنفيذه. وبوجه عام، أظهرت البلدان بيئة تعاونية وإرادة متبادلة بين الكيانات الحكومية المحلية والوطنية لتحقيق هذا الهدف.

14- أجْرَت **الحكومة التونسية،** في إطار مشروع ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسحاً عن نظرة الناس إلى السلام والحرية والحكم المحلي، في عينة شملت 4,800 أسرة تتراوح أعمارهم بين 18 سنة وما فوق، وغطت سبع مناطق. وركزت الجهود المبذولة أيضاً على تكييف مقاصد الهدف 16 مع السياق الوطني، فحددت تسعة مقاصد و89 مؤشراً تقوم كلها على ثلاث ركائز مترابطة هي: سيادة القانون والمؤسسات والمجتمع. وقد أجْرَت عملية تشاركية استندت إلى المؤشرات العالمية المتصلة بالهدف 16 خفضت نتيجتها عدد المؤشرات إلى 34.

15- بذل **العراق** جهوداً حثيثة على الصعيدين الفني والإداري لقياس التقدم المحرز، وتتوفر الفرص لتحسين هذه العملية على الصعيد الوطني. وشملت الأنشطة التي اضطلع بها دعم مشاركة المجتمع المدني وإشراكه، بالإضافة إلى تعزيز الآليات والمؤشرات لتقييم أداء مختلف المحافظات، مما يزيد الشفافية والمساءلة. ومن التحديات التي تم تحديدها عدم كفاية الموارد المالية والبشرية لتنفيذ آليات الرصد ومتابعتها، بما في ذلك مكافحة الفساد. وشملت الإجراءات التي اتخذتها السلطات العراقية تكييف الهدف 16 مع السياق الوطني في الخطة الوطنية للفترة 2018-2022؛ صياغة البرلمان مشروع قانون وطني لمكافحة الفساد وإقراره؛ وضع مؤشرات وطنية لرصد الهدف 16؛ وإعداد تقارير نصف سنوية لرصد الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف ورفعها إلى وزير التخطيط.

16- في **الأردن،** جرى دمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية الوطنية. وفي إطار الاستعراض الوطني الطوعي الأول لعام 2017، وُضعت خارطة طريق تضمنت 46 نقطة عمل تتناول فرص التحسين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2017، شُكِّل ولأول مرة، فريق وطني معني بحقوق الإنسان لمتابعة الجهود الحكومية الرامية إلى تحقيق الهدف 16، وتولى المركز الوطني لحقوق الإنسان قيادته. وتعتزم وزارة التخطيط والتعاون الدولي إعداد تقرير عن التحديات التي واجهتها المؤسسات الوطنية والإنجازات التي حققتها منذ اعتماد خطة عام 2030. ويجري أيضاً إعداد تقرير مرحلي عن الهدف 16. وستنشر وزارة التعليم تقريراً يستعرض مختلف أهداف التنمية المستدامة، وستطور أداة لرسم مسارات التقدم لتحقيق الأهداف يمكن أن تساهم بها الجهات المعنية.

17- واتخذت **مصر** تدابير عدة لتنفيذ الهدف 16، شملت تطبيق آليات تنسيق جديدة بين الوزارات؛ وتحديث قواعد البيانات المتعلقة بالإجراءات القضائية والبيانات المؤسسية التقليدية لإدارة المعلومات اللازمة للمضي في مكافحة الفساد؛ وتدريب الموظفين على مكافحة الفساد والاستعانة بخبراء خارجيين لنشر الوعي في هذا الشأن بين موظفي الخدمة المدنية. وشملت بعض تدابير مكافحة الفساد إطلاق بوابة خدمات إلكترونية للمصارف

المصرية تُعنى بمسائل متعلقة بالضرائب وتضمن مستوى رفيعاً من الشفافية. وبالتنسيق مع الجهات المعنية، ترصد وزارة المالية الاستراتيجيات الوطنية المتبعة. وتعمل على النهوض برأس مالها البشري من خلال تدريب الموظفين وإتاحة الفرص لمتابعة دورات في الخارج. وهي تحرص على إذكاء الوعي بشأن آثار الفساد على البلد ككل من خلال إطلاق حملات إعلامية وتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن الفساد عبر الخط الساخن. وتطبق مصر قانون مكافحة الفساد، وتعمل على إصدار قانون متعلق بتنظيم العمل وتوفير المعلومات لتحقيق الشفافية والنزاهة. وتجري مصر مسح الإحصاءات الوطنية الذي ترصد فيه المؤشرات المتعلقة بالمسائل التالية: جرائم القتل؛ نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة و17 سنة والذين تعرضوا لسوء المعاملة أو القتل، ورصد عدد حالات الخطف والقتل.

18- في **دولة فلسطين**، تم إنشاء فريق لكل هدف لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما أُنشئ الفريق الوطني المعني بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي ضم ممثلين من الجامعات والقطاعين العام والخاص. وعقب بدء عمل الفريق بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قُسِّم الفريق إلى ثلاثة فرق فرعية: يُعنى الفريق الأول بالجهود الرامية إلى مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية؛ والثاني بالعدالة؛ والثالث بالإدارة.

باء- أمثلة عالمية – رصد الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

19- تتمثل ولاية فريق مدينة برايا لإحصاءات الحوكمة في المساهمة في وضع معايير وأساليب دولية لتجميع الإحصاءات المتعلقة بالأبعاد الرئيسية للإدارة. لذلك كُلِّف بوضع دليل لإحصاءات الحوكمة[5] يتوجه لمكاتب الإحصاء الوطنية، ويتناول وضع المفاهيم ومنهجية القياس ونشر إحصاءات الحوكمة. ويُوجز الدليل المعايير القائمة والممارسات الجيدة الناشئة، ويقدم إرشادات بشأن كيفية قياس العديد من جوانب الهدف 16 بالاستناد إلى ثمانية أبعاد هي: عدم التمييز والمساواة، والمشاركة، والانفتاح، والوصول إلى العدالة ونوعيتها، والاستجابة، وغياب الفساد، والثقة، والسلامة والأمن.

20- وينبغي بذل المزيد من الجهود لوضع مؤشرات للحوكمة خاصة بكل بلد، بما يتماشى بشكل خاص مع الأبعاد الثلاثة التالية:

(أ) الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لتنفيذ الهدف 16؛
(ب) المؤشرات المتبعة لرصد التنفيذ؛
(ج) المؤسسات الوطنية العاملة على تنفيذ الهدف 16.

21- عرض مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها منهجيته وناقش التحديات المطروحة أمام رصد العنف والفرص المتاحة له. وأشارت بيانات عام 2019 إلى أن معظم الأحداث التي وقعت في الشرق الأوسط كانت تفجيرات وأعمال عنف عن بُعد.

22- وتنطوي المنهجية على ثلاثة عناصر رئيسية هي:

(أ) **الإدماج**: تمثيل دقيق للعنف السياسي، ومعايير شاملة وواسعة النطاق للإدماج تتسم بالمرونة التي تتيح فهم مختلف السياقات الوطنية؛

(5) يرجى الاطلاع على الرابط: http://ine.cv/praiagroup/handbook/handbook_governance_statistics.pdf.

(ب) **الرقابة**: رصد مجموعة البيانات باعتماد عملية استعراض متقنة تضمن دقة البيانات والأرقام؛

(ج) **الاستعانة بالمصادر**: استخدام مصادر موثوقة ودقيقة، مع مراعاة التحيُّزات المحتملة. فلكل بلد ملامح فريدة متعلقة بمصادر المعلومات، مثل وسائل الإعلام والتقارير ووسائل التواصل الاجتماعي، التي تحظى المصادر المحلية منها بأولوية عالية.

23- ولتجنُّب التحيُّزات، يستعين **المشروع** بباحثين يجمعون بيانات يومية، للتحقق من صحة البيانات التي يوفرها. ومع ذلك، يصعُب في سياقات كثيرة تحديد الحقائق الموضوعية. وقد ناقش تعريف الاحتجاجات (من حيث العدد الأدنى)، فحدَّد عدد المتظاهرين المطلوب لتشكيل احتجاج بثلاثة أشخاص. وتختلف الاحتجاجات عن أعمال الشغب، التي تقوم على التفاعل مع جهة أو ممتلكات أخرى. ويوصَّف الحدث الذي يقتصر على تظاهرات بأنه احتجاج.

24- وقدم معهد الاقتصاد والسلام مؤشر السلام العالمي كمثال على أداة أخرى لرصد العنف أو الصراع. ويحدّد مؤشر السلام العالمي ترتيب 163 بلداً، وفقاً لحالة السلام النسبية. ويستخدم 23 مؤشراً، ثم يرجح هذه المؤشرات وفق مقياس محدد. وتندرج هذه المؤشرات ضمن ثلاث فئات أساسية: الصراعات المحلية والدولية الجارية، والسلامة والأمن المجتمعيين، والتجنيد. وفي عام 2019، أصبح 86 بلداً أكثر سلماً في حين تدهور الوضع في 76 بلداً. وانخفضت مستويات السلام عاماً بعد عام على مدى السنوات الثماني الماضية. وتدهورت هذه المستويات في الشرق الأوسط خلال هذه الفترة. وقد أنشئ إطار السلام الإيجابي، الذي يحدد البيئة المثلى لازدهار البشر، ويشمل نصيب الفرد من الدخل، والمنعة، وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وجوانب أخرى. واعتبر المشاركون أن تصنيف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كأكثر المناطق عنفاً يطرح إشكالية. وبما أن العديد من الصراعات في المنطقة مدفوعة بالجغرافيا السياسية، يعكس مؤشر "العلاقات الجيدة مع البلدان المجاورة" التحليلات العابرة للحدود للأحداث.

25- يركز المركز الدولي للأمن والتنمية على الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة لتحديد المستوى الأمني لبلد ما. وتستخدم هذه المنهجية البيانات والإحصاءات الوطنية لتوفير صورة وافية عن مستوى الصراع في بلد ما. وقد أشار المشاركون إلى أهمية توفر بيانات دقيقة محددة في هذا الصدد. وأخذوا علماً بتحليل الثغرات في البيانات، الذي يستخدم لرصد ما إذا كان الهدف 16 يُقاس بشكل جيد، ويقدم تحليلاً فنياً لتوفر البيانات الوطنية. وهو يقيّم الثغرات في البيانات على مستوى المؤشرات، ويحدد مصادر البيانات القائمة ومنتجيها ونُهُج توليدها، مما يؤدي إلى تحديد الثغرات في البيانات. ويتطلب ذلك العمل مع جميع الجهات المعنية الأساسية ورسم خرائط لمصادر البيانات ومنتجي البيانات في سياق كل بلد. ويستخدم التحليل نظام نقاط لتحديد مدى توفر البيانات وتوصيفها.

26- لا يقتصر التصدي للفساد على التحقيق في الجرائم ذات الصلة وملاحقتها قضائياً. فهو يشمل مجموعة واسعة من الإجراءات المحددة التي تم تحديدها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ولكنه يتجاوز ذلك إلى حد بعيد ليشمل الجهود التي تعالج الدوافع وتعزز الضوابط داخل المؤسسات وخارجها، وعلى مستوى البيئة التمكينية بما فيها المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينعكس هذا النهج، إلى حد كبير، في الهدف 16، ولا سيما المقاصد 16-4، و16-5، و16-6، و16-10. وفي المنطقة العربية تم إحراز تقدم في مكافحة الفساد من خلال تبني استراتيجيات وطنية وإدخال تعديلات تشريعية وإنشاء هيئات متخصصة بشكل أفضل. ومع ذلك، لا يزال التنفيذ الفعال يمثل تحدياً. فالآلية الدولية لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد توفر مصدراً هاماً للبيانات، لكنها ليست كافية. وفي الآونة الأخيرة، بدأت جهود جمع البيانات المتعلقة بالفساد ومشاركتها تتبلور على مستوى البلدان. ففي فلسطين، وُضعت مجموعة من المؤشرات لتتبُّع الفساد. والعمل جارٍ على إنشاء منتدى مدني معني بالحوكمة الرشيدة والنزاهة. ويصدر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

تقريراً دورياً يتناول تدفقات التمويل والحق في الحصول على المعلومات. وتستند هذه البيانات إلى بيانات إحصائية وغير إحصائية ولا تعتمد فقط على البيانات الحكومية. ويصدر أمان تقارير سنوية لتتبُّع التقدم المحرز في تحقيق الهدف 16. وتستند التقارير أيضاً إلى مسوح الأسر المعيشية التي تقيس رضا الأسر الفلسطينية عن مكافحة الفساد.

27- وشدد المشاركون على أن الحق في الحصول على المعلومات يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع الحق في المعرفة وحرية التعبير، فهو يرتبط بالحوكمة وهو من الركائز الرئيسية للشفافية. وأشاروا إلى الشفافية كمفتاح لمكافحة الفساد، لأنها تسمح للناس بتكوين فكرة موضوعية عن سياسات الحكومة. أمّا عندما تقوم الحكومات بتوفير البيانات فقط عند الطلب، أو لا تشارك هذه البيانات على الإطلاق، فتقوَّض الشفافية.

28- وأخيراً، أشار المشاركون بشكل خاص إلى أهمية المسؤولية الوطنية كمبدأ من مبادئ رصد أهداف التنمية المستدامة. فلا بد أن تكون القرارات المتعلقة بالمؤشرات الوطنية مدفوعة بالأولويات الوطنية مع مواءمتها مع المقاصد والمؤشرات العالمية. ولا بد من دمج أهداف التنمية المستدامة في برامج التنمية الوطنية ونُظُم الرصد والتقييم الوطنية باستخدام المنصات والعمليات القائمة، وكذلك في عمليات صنع السياسات الوطنية وأطر التنفيذ ودورات الرصد.

ثانياً- التوصيات

29- استعرضت الجلسة الختامية النقاشات التي دارت خلال اجتماع فريق الخبراء وركزت على التوصيات حول ما يمكن أن تقوم به الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الحكومات في جهودها الرامية إلى تصميم أطر الرصد. وقد جاءت ملاحظات المشاركين إيجابية بشكل عام، وشجعت معظم الاقتراحات على توسيع عمل الأمم المتحدة في مجال رصد الهدف 16 والتوسع في نَهج الهدف 16+، استناداً إلى الاحتياجات المحدَّدة خلال الاجتماع. وأشارت التوصيات إلى عدة مستويات ومجالات عمل للمرحلة المقبلة.

1- التوصيات العامة

30- يُعتبر الهدف 16 المفتاح لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وتزداد الحاجة إلى القرار بأهمية هذا الهدف في تيسير التقدم نحو تنفيذ خطة عام 2030، بالإضافة إلى الدور الذي يؤديه توفر مؤسسات عامة قوية في هذا المجال.

(أ) على مكاتب الإحصاء الوطنية وشركائها تيسير القدرات الإحصائية لقياس المؤشرات والعمل على رفع مستواها. ولضمان الفعالية في هذا المسعى، لا بد من إشراك جهات فاعلة جديدة واستكشاف مصادر جديدة للبيانات. ومن الضروري الاعتراف بالدور الأساسي لمكاتب الإحصاء الوطنية في تنسيق النظام الإحصائي الوطني ومواءمته، وتعزيز التعاون بين هذه المكاتب والكيانات الأخرى داخل الحكومة وخارجها. ويشمل ذلك تعزيز التكامل في نُظُم البيانات الإدارية التي كثيراً ما تكون غير مستغلة بالقدر الكافي في المؤسسات الحكومية، واستكشاف مصادر بيانات غير رسمية تكمل مصادر البيانات التقليدية؛

(ب) يُعدُّ تحسين نُظُم البيانات الإدارية القائمة والتوسع فيها، إلى جانب بناء الشراكات لإعداد مسوح أو تطبيق تكنولوجيات جديدة، استجابة فعالة من حيث الكلفة لتخفيف الأعباء التي يطرحها رفع مستوى الإحصاءات. لذا من المهم تعزيز الشراكات وتحسين التعاون بين وكالات الدولة وجهات تقديم البيانات غير الرسمية؛

(ج) يجب اعتماد معايير وأساليب مشتركة لإنتاج البيانات وتوفير قواعد للمحاسبة في المنطقة، وإلا لن تكون المقارنة المباشرة ممكنة. ويكتسب توحيد المعايير أهمية خاصة في رصد مؤشرات الحوكمة والفساد، بالنظر إلى العوامل السياقية الصعبة مثل الاختلاف الثقافي في مفاهيم الحوكمة أو خصائص النظام السياسي في كل بلد. ولم يجد المشاركون قيوداً تحول دون خضوع الإحصاءات لنفس المعايير التي تستخدمها تخصصات أخرى مثل علم الاقتصاد أو الإحصاءات الاجتماعية أو البيئية؛

(د) من جانب الطلب، تم تحديد الوصول إلى المعلومات على أنه أمر حيوي لممارسة المساءلة الاجتماعية وتوليد الطلب وزيادة استخدام البيانات القائمة وكذلك لدفع الحكومات إلى توفيرها بطريقة سهلة الاستخدام. لذا لا بد من تدخل شامل يبدأ بوضع تشريعات تضمن الحق في الوصول إلى المعلومات، ويشمل بذل جهود في إطار سياسات متنوعة مثل التعليم للتوعية بمفاهيم أهداف التنمية المستدامة في المدارس والجامعات. ويجب أن يكون الهدف النهائي من هذه السياسات تعزيز قدرات المواطنين لبناء مؤسسات قوية من خلال زيادة المساءلة والشفافية؛

(هـ) في البلدان المتأثرة بالصراعات، ينطوي تحسين القدرات الإحصائية على تحديد أدق لأوجه الضعف وطبيعة التحديات التي تواجهها عملية إعادة الإعمار. ويتيح ذلك تحسين عمليتي تصميم الاستجابات الإنسانية وتوفير الأدلة لتدخلات الإنعاش. وتعزز التحديات في البيئات المتأثرة بالنزاع الحاجة إلى تعاون أقوى بين مصادر البيانات الحكومية وغير الحكومية.

2- التوصيات في مجال التعاون الفني

(أ) شدد المشاركون على أهمية تعميق الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركتهما في هذا المجال مع الحكومات والمجتمع المدني في المنطقة، وفي إذكاء الوعي بالحوكمة الرشيدة وبناء مؤسسات شاملة للجميع؛

(ب) قُدمت توصيةٌ إلى المنظمتين بتنظيم ورشات عمل مواضيعية بشأن إطار الهدف 16+ لمعالجة الأبعاد المتعلقة بإقامة مجتمعات مسالمة عادلة وشاملة للجميع. وتناوُل هذا النوع من المواضيع يتيح تنظيم اجتماعات على مستوى أعلى من الخبرة، تُفضي إلى توصيات عملية في مجال السياسات لكل بُعد. واعتُبرت الأشكال المبتَكرة الأخرى للحوار التفاعلي لبلدان المنطقة، مثل المنابر الإلكترونية والمنتديات المفتوحة، جديرة بالبحث؛

(ج) اقتُرح تحديد الدروس المستفادة والممارسات الجيدة من تجربة الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العمل مع حكومات المنطقة لإغناء الخدمات الاستشارية. ويمكن أن تؤدي هذه الممارسة إلى توثيق الممارسات الجيدة وإعداد قائمة بأسماء الخبراء من البلدان التي عملت على وضع إطار للمؤشرات و/أو للرصد، حتى يتمكنوا من العمل معاً لمساعدة البلدان الأخرى في المنطقة.

3- توصيات بشأن وضع إطار لمؤشرات الهدف 16+ للمنطقة العربية

31- يجب أن يستند بناء إطار مؤشرات الهدف 16+ إلى ثلاث ركائز:

(أ) تحديد نطاق الرصد – تحديد ما يجري رصده، من خلال مقارنته مع المقاصد والمؤشرات العالمية المتعلقة بالهدف 16؛

(ب) التقييم – إنشاء فريق استشاري، والاتفاق على المؤشرات ذات الأولوية، وإنتاج البيانات والمؤشرات التكميلية؛

(ج) الاختيار – تحديد المؤشرات العالمية، والمؤشرات الهيكلية، ومؤشرات العمليات والنتائج، فضلاً عن اختيار المؤشرات الكمية والنوعية؛ تحديد مؤشرات رصد "الفئات المُهمَلة"، بالإضافة إلى استخدام البيانات المتوفرة ووضع بيانات وصفية للمؤشرات الوطنية؛

(د) فيما يتعلق بتوليد الزخم والإرادة السياسية لمقاصد الهدف 16، تم التأكيد على ضرورة إلمام موظفي الخدمة المدنية بالمفاهيم والأهداف والاستراتيجيات الوطنية من أجل تحقيقها. فلا يكفي إبقاء هذه المسائل ضمن دائرة صانعي القرار أو السياسيين الرفيعي المستوى. والحاجة متزايدة إلى دعوة القطاع الخاص، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى والقطاع العام، إلى تبادل الخبرات وتبادل الدروس المستفادة لتحقيق الهدف 16، من خلال المواءمة بين القطاع الخاص والقطاع العام وقطاعات المجتمع المدني؛

(هـ) للتغلب على التحديات المتعلقة بتحقيق الهدف 16 في المنطقة العربية، أُطلقت دعوة للتعلم من تجارب مختلَف البلدان وقصص نجاحها، ولا سيما المبادرات التي تركز على بناء قدرات القطاع العام. فتبادل الدروس المستفادة بين الدول العربية هام لبناء الثقة بين الجهات المعنية بالنهوض بالهدف 16، أي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة.

4- توصيات بشأن الفعالية المؤسسية والفساد

(أ) في مجال تعزيز الشفافية والمساءلة والفعالية المؤسسية في المنطقة العربية، طُلب إلى الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة الدول الأعضاء على تبيان التحديات التي تواجهها المؤسسات والوكالات العامة. ولا بد من إلمام جميع موظفي الخدمة المدنية بالجوانب المفاهيمية لأهداف التنمية المستدامة. وفي إطار الهدف 16، ينبغي بذل المزيد من الجهود والاستثمار في تعزيز نزاهة القطاع العام لترسيخ الشفافية والحد من مخاطر الفساد على المستوى المؤسسي وعلى مستوى البيئة التمكينية أو ما أشار إليه بعض المشاركين بالمستوى الكلي؛

(ب) اقتُرح استحداث أداة تخطيط استراتيجي للحكومات مخصصة لتحسين رفاه المواطنين. وينبغي تزويد المواطنين بأدوات ووثائق مختلفة للتخطيط مع اتباع نَهجٍ قائم على التشاور مع المستفيدين في مجال الحوكمة؛

(ج) لا بد من تناول سياقات وظروف مسبقة جديدة متصلة بمختلف المؤشرات. فعندما يدرك صانعو القرار بشكل متعمق النقاط الرئيسية للمؤشرات، يمكنهم أن يساعدوا بشكل أفضل على تنفيذ الأهداف. وثمة حاجة إلى وضع إطار للمؤشرات يقوم على مشاركة أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً لمزيد من الجهات الفاعلة من خلال وضع مؤشرات واقعية وذات صلة، مع تحسين القدرة على قياس ورصد النتائج والتقدم المحرز؛

(د) لا بد من اتخاذ قرارات مبنية على أساس الكفاءة، ودعم القدرات والموارد بمؤشرات أداء أساسية لقياس الشفافية ومكافحة الفساد. في هذا السياق، وبهدف تعزيز قدرات المؤسسات العامة، يوصى باعتماد توصيفات وظيفية شفافة تقوم على أساس الكفاءات والجدارة، وكذلك أنظمة تقييم الأداء، كإجراء تشغيل موحد للنهوض بالقطاع العام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) يميل الرصد إلى دفع عملية التنفيذ، وبالتالي لا ينبغي اعتبار وضع نُظُم ونُهُج مناسبة للرصد والتقييم ممارسة تتم لمرة واحدة بل عملية أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ككل. ويتطلب النهوض الفعال بالهدف 16 التعبئة من المؤسسات الأخرى، ودراسة أعمق لعلاقة الحكومات مع المجتمعات المدنية والحركات الشعبية، واستخدام أدوات محسّنة وأكثر دقة للرصد والتقييم. ولا بد من تعزيز الجهود الوطنية المتعلقة بقياس الهدف 16 من خلال إنشاء فرق وطنية تتولى قياس التقدم في تحقيقه. وينبغي أن تكون هذه العملية قائمة على المشاركة، وأن تشرك الشباب والقطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تؤثر عليهم بشكل أساسي؛

(و) توفر الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، التي تتبناها الدول العربية بشكل متزايد كأدوات سياسية لتنسيق وتعزيز فعالية إصلاحات مكافحة الفساد، وسيلة قوية لتعزيز جمع البيانات وتبادلها. وسيكون لدعمهم تطوير أطر عمل مناسبة للرصد والتقييم، تتزامن مع أهداف ومؤشرات الهدف 16، قيمة مضافة هائلة.

5- توصيات خاصة بالتوجُّهات المطلوبة في العمل

(أ) لا بد من توضيح التكامل بين عمل الإسكوا وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والثغرات المحتملة في العمل الحالي مع بلدان المنطقة؛

(ب) تكمن المشكلة العامة في جمع البيانات وإعداد بيانات مركزية تخدم المؤشرات الوطنية. وقد أقرت الإسكوا بذلك، وأطلقت برامج لبناء القدرات في إطار الآلية الإقليمية للجنة الإحصائية، والدعم على مستوى البلدان والعالم الذي صممه ونفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن إعادة تحديد المساعدة الفنية من الدول الأعضاء للبحث في مجالات زيادة فعالية جمع البيانات عن الهدف 16+.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

32- عُقِدَ اجتماع فريق خبراء إقليمي "نحو إطار رصد إقليمي لتعزيز فعالية المؤسسات وطابعها الشامل للجميع من أجل الحد من الفساد وإنهاء العنف"، في عمَّان يومي 12 و13 كانون الأول/ديسمبر 2019.

باء- افتتاح الاجتماع

33- ألقى السيد طارق العلمي، مدير شعبة القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا، كلمة افتتاحية رحب فيها بالمشاركين في الاجتماع، وأشار إلى أن مناطق عدة في العالم تنعم اليوم بالسلام والأمن والازدهار المستدام، في حين يتجلى في مناطق أخرى واقع مختلف لا يمكن تجاهله حيث جزء كبير من البشرية عالق في حلقة مفرغة من الصراع والعنف. وأضاف أن انعدام الأمن وضعف المؤسسات وغياب سيادة القانون والحوكمة الرشيدة قد ولدت كراهية اجتماعية ومظالم طويلة قد تستمر لأجيال وتستحيل خطابات سياسية قائمة على عدم المساواة والتهميش. وأشار إلى أن حالة مثل هذه دفعت قادة العالم إلى الاتفاق على خطة عام 2030. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الهدف 16 لأن الغرض منه توطيد هياكل المجتمعات السلمية والشاملة للجميع، فضلاً عن إتاحة إمكانية وصول الجميع دون استثناء إلى العدالة. وقد أصبح الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف ومعدلات الوفيات (16-1)، والحد من الفساد (16-5)، وإنشاء مؤسسات فعالة (16-6)، وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات (16-7)، الأهداف الرئيسية لخطة عام 2030، التي أشار السيد العلمي إلى أنها رسمت المسار نحو تحقيق السلام والازدهار في المنطقة العربية. وخلص إلى أن يومي الاجتماع مخصصان لمناقشة المنهجيات والبيانات المتاحة التي تركز على دعم النهوض بالهدف 16 في المنطقة، بالإضافة إلى تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء في الإسكوا لتيسير تحقيق الهدف.

34- وأدلت بالملاحظات الافتتاحية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيدة سوزان دام هانسن، نائبة مدير المركز الإقليمي في عمَّان التابع للمكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فشددت على

الدور المحوري للهدف 16 كهدف تمكيني لتحقيق العديد من الأهداف الأخرى مثل الهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 10 (الحد من انعدام المساواة)، والهدف 11 (المدن والمجتمعات المستدامة)، والهدف 13 (تغيُّر المناخ)، والهدف 17 (الشراكات). وأضافت أن الترابط الذي ينطوي عليه هذا الهدف له أهمية خاصة في المنطقة العربية. فوفقاً لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، إذا لم تحل الصراعات المسلحة ولم تُعَد إسقاطات ديمغرافية للنمو السكاني المتسارع في البلدان التي تشهد أزمات، سيعيش 40 في المائة من سكان المنطقة في سياق تلفه الأزمات والصراعات في عام 2030. وشددت أيضاً على أن المكاسب الإنمائية في بعض البلدان لم تُعكس فقط نتيجة الحرب والصراع، بل أيضاً نتيجة ضعف المؤسسات و/أو عدم تلبيتها للاحتياجات، وعدم خضوع الحوكمة للمساءلة. كما تحدثت السيدة دام هانسن عن الدور الرائد الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث يقوم مركز أوسلو للحوكمة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوجيه العمل الفكري والمنهجي لتعزيز قياس الهدف 16 ورصده، حيث يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره الحارس العالمي لأربعة من المؤشرات ضمن المقصدين 16-6 و16-7 وأمين مشترك لمؤشر عالمي واحد ضمن المقصد 16-3. وفي آب/أغسطس 2019، نجح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع عضو فريق الخبراء المشترك بين الوكالات، في رفع مستوى جميع المؤشرات تقريباً، ولم يبقَ سوى مؤشر واحد عن التدفقات غير المشروعة ضمن المستوى 3.

جيم- الحضور

35- شارك في الاجتماع خبراء فنيون وأخصائيون من القطاع العام والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات المتعددة الأطراف التي تعمل على تعزيز الفعالية والشمولية والشفافية والمساءلة المؤسسية. واستفاد الاجتماع من مشاركة موظفي الخدمة المدنية المنخرطين في الإصلاح الإداري، وفرق العمل الوطنية العاملة على تعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات واعتماد تدابير للإصلاح الانتخابي ومكافحة الفساد. واستندت المناقشة الفنية إلى الجهود التي تقوم بها الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وإلى الخبرات العالمية والإقليمية والوطنية في هذا المجال.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

السيد سيلسو شواريز
مجموعة برايا لإحصاءات الحوكمة
سكرتاريا، مجموعة برايا سيتي
البريد الإلكتروني: group.praia@gmail.com

السيدة لوران بلاكستر
مديرة أبحاث الشرق الأوسط
آكليد
البريد الإلكتروني: admin@acleddata.com

السيدة صمود برغوثي
باحثة، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، أمان
دولة فلسطين
البريد الإلكتروني: somod@aman-palestine.org

السيدة هيلدا عجيلات
الرئيس التنفيذي لمركز الشفافية الأردني
البريد الإلكتروني: hildaajeilat@gmail.com

السيد نزار بركوتي
خبير مكافحة الفساد، المدير العام لحقوق الإنسان
في رئاسة الحكومة التونسية
البريد الإلكتروني: nizar.barkouti@gmail.com

السيد محمد مفتاح
مدير عام الوحدة المركزية للحكم ومكافحة الفساد،
وزارة الصحة، تونس
البريد الإلكتروني: mefteh.mohamed95@gmail.com

السيد عزمي الشعيبي
عضو مجلس إدارة البرلمانيون العرب ضد الفساد،
مستشار مجلس إدارة مكافحة الفساد، أمان –
الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة
البريد الإلكتروني: azmi@aman-palestine.org

السيد أحمد عاشور
مستشار دولي في الحوكمة ومكافحة الفساد،
أستاذ في الإدارة الاستراتيجية والموارد البشرية،
كلية التجارة، جامعة الإسكندرية
البريد الإلكتروني: a.sakrashour@gmail.com

السيد علي فياض
منسق شركاء الأردن
البريد الإلكتروني: coordinator@partners-jordan.org

السيد محمد مسادة
رئيس مجلس الإدارة، شركاء الأردن
البريد الإلكتروني: m.masadeh@abcd.com.jo

السيدة سوسن غريبة
عضو مؤسس، نائب الرئيس، الشفافية الدولية
الأردن
البريد الإلكتروني: swmkgf@gmail.com

السيد عماد القران
خبير في الهدف 16، الشفافية الدولية
الأردن
البريد الإلكتروني: emadq@rasheedti.org

السيد فؤاد صالح
مثل مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي اليمني في الأردن
البريد الإلكتروني: fuadnasr2014@gmail.com

السيدة ليا بيريكريتس
نائب مدير العمليات في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا، معهد الاقتصاد والسلام
البريد الإلكتروني: lperekrests@economicsandpeace.org

السيدة وثبة محمد
رئيس قسم البحوث
وزارة التخطيط
العراق
البريد الإلكتروني: wathba48@gmail.com

السيدة منال عبد الهادي
المدير العام، هيئة النزاهة
العراق
البريد الإلكتروني: study@nazaha.iq

السيدة رشا دبوري
باحث أول في أهداف التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
الأردن
البريد الإلكتروني: Rasha.Dabbouri@MOP.GOV.JO

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

السيد محمد صلالحة
مدير عام/قسم التحقيق
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
الأردن
البريد الإلكتروني: mohamad.sulalha@JIACC.gov.jo

السيد رائد أبو ربيهة
مدير عام/قسم التحقيق
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
الأردن
البريد الإلكتروني: raed.aburbeha@JIACC.gov.jo

السيد حمزة الشواورة
إحصائي، دائرة الإحصاءات العامة
الأردن
البريد الإلكتروني: hamzeh.alshawawreh@dos.gov.jo

السيدة سماح ناصر
وزارة العدل في دولة فلسطين
البريد الإلكتروني: snasser@moj.pna.ps

السيد أحمد عطية
إحصائي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
البريد الإلكتروني: AMAL@pcbs.gov.ps

السيد وائل الريماوي
مدير عام، ديوان الموظفين العام في دولة فلسطين
البريد الإلكتروني: wrimawi2004@yahoo.com

السيدة شيماء حسن
إحصائي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
مصر
البريد الإلكتروني: shimaa412@Hotmail.com

السيدة إيناس الخراط
منسقة الهدف 16 في مكتب رئاسة الوزراء في تونس
البريد الإلكتروني: Ines.Kharrat@pm.gov.tn

السيدة فادية جيسمي
إحصائية، المعهد الوطني للإحصاء في تونس
البريد الإلكتروني: fediagasmi@hotmail.com

أعضاء الأمم المتحدة

السيد طارق العلمي
رئيس شعبة القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا
البريد الإلكتروني: alamit@un.org

السيدة سوزان هانسون
المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الأردن
البريد الإلكتروني: Suzanne.dam-hansen@undp.org

السيدة فرح شقير
مديرة مشروع التماسك الاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
البريد الإلكتروني: farah.choucair@undp.org

السيد أركان السبلاني
البرنامج الإقليمي لمكافحة الفساد والنزاهة في البلدان العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
البريد الإلكتروني: arkan.el-seblani@undp.org

السيد حسن كريّم
مستشار الحكم الإقليمي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
البريد الإلكتروني: hassan.krayem@undp.org

السيد كرم كرم
مستشار إقليمي، شعبة القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا
البريد الإلكتروني: karamk@un.org

السيد يوسف شعيتاني
رئيس قسم النزاع والاحتلال والتنمية
شعبة القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا
البريد الإلكتروني: chaitani@un.org

السيد روحي أفغاني
مدير مشروع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
البريد الإلكتروني: rawhi.afaghani@undp.org

السيدة ميساء يوسف
مسؤولة التنمية المستدامة في وحدة التنمية المستدامة في الإسكوا
البريد الإلكتروني: youssef8@un.org

السيدة أده فيشتا
أخصائية الرصد والتقييم وإعداد التقارير
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تونس
البريد الإلكتروني: ada.fishta@undp.org

أعضاء الأمم المتحدة (تابع)

السيدة أولريكا جونسون
محللة برامج، مركز أوسلو للحوكمة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
البريد الإلكتروني: ulrika.jonsson@undp.org

السيد خواكين ساليدو
موظف معاون لإدارة البرامج في شعبة القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا
البريد الإلكتروني: joaquin.salido@un.org

السيدة الكساندا موتو
مسؤولة البرامج والاتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن
البريد الإلكتروني: alessandra.muto@undp.org

السيدة توموكو فازير
أخصائية برنامج – الحوكمة وبناء السلام
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
عمَّان
البريد الإلكتروني: tomoko.vazeer@undp.org

السيدة ديفيكا إير
أخصائية سياسات
النمو الشامل والتنمية المستدامة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
عمَّان
البريد الإلكتروني: devika.iyer@undp.org

السيدة لبنى اسماعيل
شعبة القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا
البريد الإلكتروني: ismail51@un.org